

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020  
- دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL -

The impact of foreign trade on the economic growth in Algeria 1980-2020  
using auto - regressive distributed Lag (ARDL)-

بوالشعور شريفة<sup>1</sup>، قمري زينة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة سكيكدة (الجزائر)، [ch.bouchaour@univ-skikda.dz](mailto:ch.bouchaour@univ-skikda.dz)

<sup>2</sup> جامعة سكيكدة (الجزائر)، [gomrizina@yahoo.fr](mailto:gomrizina@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2023/12/30

تاريخ القبول: 2023/12/27

تاريخ الاستلام: 2022/11/19

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لتحري أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020، وذلك من خلال دراسة أثر كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي والتضخم على النمو الاقتصادي. وقد تم تطبيق منهجية تحليل الحدود، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموع *ARDL (Autoregressive Distribution Lag Model)* للتكامل المشترك. وقد أبرزت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وقد كان للانفتاح التجاري أثر موجب ذو دلالة إحصائية في المدى القصير والطويل، بينما كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي في المدى القصير والطويل، بينما لم يكن هناك معنوية إحصائية للتضخم على النمو الاقتصادي لا في المدى القصير ولا المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية؛ النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ARDL.

تصنيف JEL : C32 E22 F43.

**Abstract:**

This study aimed to investigate the impact of foreign trade on the economic growth in Algeria during the period 1980-2020, through examining the impact of trade openness, foreign investment and inflation on economic growth. The present Study relies on The Bounds testing Methodology. Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) co-integration framework.

The results confirm that a stable long-run relationship exists between the trade openness and economic growth, and foreign direct investment and economic growth, Trade openness had a positive and statistically significant impact in the short and long term, while FDI had a negative impact in the short and long term, while there was insignificant impact of inflation on economic growth, either in the short or long term.

**Keywords:** foreign trade; Economic growth; inflation; FDI; ARDL.

**JEL Classification:** C32 E22 F43

**1. مقدمة:**

يعد الانفتاح على التجارة الخارجية وتأثيره على النمو الاقتصادي أحد الموضوعات ذات الاهتمام الكبير في الاقتصاد الدولي. فتحرير التجارة الآن يعتبر مصدر تقارب وعنصر أساسي في وضع استراتيجيات التنمية. علاوة على ذلك، فإن عددا كبيرا من المنظمات الدولية نشجع البلدان على تحرير تجارتها لما لذلك من تأثير على مختلف القطاعات لاقتصاد البلد كما تتفاعل مع اقتصاديات البلدان المتعامل معها.

لذلك تهتم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بإقامة علاقات اقتصادية بينها عن طريق التجارة الخارجية، وذلك في ظل سياسة التحرر الاقتصادي، حيث تؤدي هذه العلاقات الاقتصادية الى انتقال التكنولوجيا والمعرفة بين البلدان، ومن ثم تؤثر على جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة، وتساهم التجارة الخارجية بفضل المنافسة في خفض أسعار السلع والخدمات. وتهدف إلى تحري أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر بأخذ كمؤشرات للتجارة الخارجية كل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم.

**1.1 إشكالية البحث:**

والجزائر، على غرار البلدان الأخرى، فقد اتجهت نحو الانفتاح على الخارج بتطبيق إصلاحات هيكلية عميقة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي من أجل التحول إلى اقتصاد السوق واندماجها في الاقتصاد العالمي، فقامت بتحرير تجارتها الخارجية سنة 1994 وتخفيض الحواجز الجمركية لفتح المجال للتبادل التجاري وهو الأساس الذي يربط البلدان فيما بينها. وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**2.1 أسئلة البحث:**

ومن الاشكالية الرئيسية تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو أثر مؤشر التجارة الخارجية (الانفتاح التجاري) على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2. ما هو أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3. ما هو أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**3.1 فرضيات البحث:**

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

الفرضيات الفرعية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

## 2. الإطار النظري للدراسة:

## 1.2 معدل النمو الاقتصادي:

تعتبر المواضيع التي تناولت مفاهيم النمو الاقتصادي من أكثر المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين الاقتصاديين، نظرا لما يولي له من أهمية من مختلف البلدان والشعوب حيث يعتبر المسار الضروري نحو الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد. وقياس مُعدّل النمو الاقتصادي التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

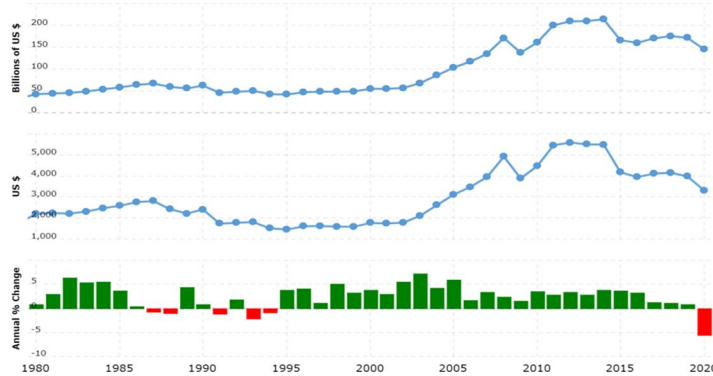
إن تعقّب تطور مُعدّل النمو الاقتصادي يُشير إلى الاتجاه العام لاقتصاد البلد وحجم نموه أو انكماشه. كما يُمكن استخدامه لتوقع مُعدّل النمو الاقتصادي للثلاثي أو العام المقبل. وعادةً ما تعتبر الزيادة في معدل النمو الاقتصادي "إيجابية". وإذا أظهر الاقتصاد ربعين متتاليين من مُعدّلات النمو السلبي، فإن البلد في حالة ركود رسمي. وبعبارة أخرى، إذا انخفض الاقتصاد بنسبة 2٪ عن العام السابق، فقد شهد إجمالي عدد سكانه انخفاضا في الدخل بنسبة 2٪ في تلك السنة.

يُمكن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال عدد من العوامل والأحداث. والأكثر شيوعاً، تؤدي الزيادة في الطلب على المنتجات إلى زيادات مقابلة في الإنتاج. والنتيجة الصافية هي المزيد من الدخل. ويُمكن للتطورات التكنولوجية والتطورات الجديدة في المنتجات أن تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. ويُمكن أن تؤدي الزيادة في الطلب من الأسواق الأجنبية إلى ارتفاع مبيعات التصدير. وفي أي من هذه الحالات، يتسبب تدفق الدخل، إذا كان حجمه كبيراً، في زيادة معدل النمو الاقتصادي. أما في حالة الانكماش الاقتصادي يتراجع المستهلكون عن الانفاق، وبالتالي ينخفض الطلب ويتبعه انخفاض في الإنتاج ومع انخفاض الإنتاج تضعيف الوظائف وينخفض الطلب أكثر ويكون معدل النمو للثلاثي سالبا.

## 1.1.2 معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

من خلال الشكل رقم (1)، يتضح أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عرف تذبذبا خلال الفترة 1980-1995، حيث سجل قيمة سالبة في السنوات 1987، 1988، 1991، 1993 و 1994) يعود السبب في ذلك انخفاض الأسعار العالمية للنفط. ليعرف ارتفاعا سنة 1995. ثم يعود إلى التذبذب بسبب الاضطرابات الأمنية إلى أن يصل سنة 2001 إلى 3% ويستمر في الارتفاع حتى يصل إلى أقصى قيمة له سنة 2003 وهي 7.2% نتيجة ارتفاع أسعار النفط. بعد ذلك عرف تطورا متذبذبا بين 5.9% سنة 2005 كأقصى قيمة و0.8% سنة 2019 كأدنى قيمة، أما سنة 2020 فقد سجل معدلا سالبا مساويا لـ -5.48% وهذا يعود إلى الأزمة الصحية العالمية التي أدت إلى تراجع الاقتصاد العالمي وبالتالي إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

## الشكل رقم (1): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: <https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/economic-growth-rate> Consulté

le 12/12/2021

## 2.2 معدل التضخم

يعرف التضخم أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. ويؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين، لأنه يعني أساساً انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي فإنه يؤثر سلباً على الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، حيث يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية. وهو ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة. لهذه الأسباب، تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل صناعات السياسات الذين ينصب تركيزهم على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحد من ظاهرة التضخم وآثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويؤدي كذلك

## 1.2.2 أنواع التضخم:

يُقسم التضخم إلى مجموعة من الأنواع، بناءً على معايير اقتصادية متنوعة وهي<sup>1</sup>:

أ- معيار الضغط التضخمي: ويُقسم إلى نوعين هما:

• **التضخم الطلبي**: هو زيادة الأسعار نتيجةً لارتفاع الطلب عن العرض؛ مما يؤدي إلى عجز العرض عن مواجهة الارتفاع في الطلب.

• **تضخم التكاليف**: هو زيادة التكاليف الخاصة بالعوامل الإنتاجية بمعدل يفوق نسبة الزيادة في الإنتاج؛ مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ب- معيار تحكم الدولة في نظام الأسعار: ويُقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

• **التضخم الظاهر**: ويسمى أيضاً التضخم المفتوح ترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

• **التضخم المكبوت**: هو حالة اقتصادية تكون فيها الأسعار ثابتة، مع تعرضها لضغط التضخم؛ بسبب تجميد السلطة العامة للأسعار؛ في اتخاذ تشريعات أو قرارات إدارية خاصة بهذا النوع من التضخم.

ت- معيار انتماء العوامل المؤدية إلى حدوث التضخم: ويُقسم إلى نوعين هما:

• **التضخم المحلي**: هو ظهور التضخم نتيجةً للعوامل المحلية في الدولة، ولا يكون للعوامل الخارجية أي تأثير كبير في حدوثه.

• **التضخم المستورد**: عندما تتعرض العملة المحلية لضغوط نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد.

ث- معيار شدة التضخم: ويُقسم إلى نوعين هما:

• **التضخم الجامح**: هو ظهور ارتفاعات متتالية وشديدة في الأسعار؛ حيث تؤدي إلى ظهور آثار كبيرة وضارة، من الصعب أن تحد منها السلطة الحكومية أو تستطيع معالجتها، كما يؤدي ذلك إلى فقدان النقود لقيمتها وقوتها الشرائية؛ مما يدفع الأفراد إلى التخلص من الأموال التي معهم.

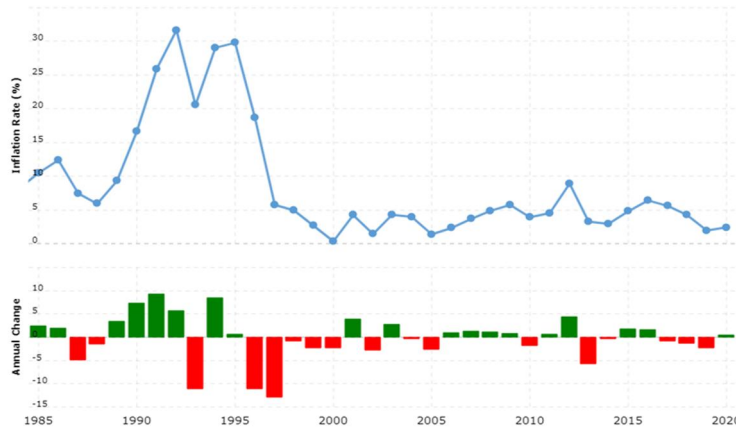
• **التضخم المتوسط**: هو زيادة معدلات الأسعار بنسبة أقل من التضخم الجامح، مع ظهور اضطراب في الدور الخاص بالنقود بصفاتها وسيطاً مالياً، ولكن لا تفقد الثقة بها بشكل تام؛ حيث تستطيع السلطة الحكومية أن تعيد التوازن للوظائف الخاصة بها.

جميع أنواع التضخم السابقة يمكن السيطرة عليها أو الحد من شدتها، ولكن التضخم الجامح يعد الأكثر صعوبة في السيطرة عليه، كونه يؤثر بشكل كبير على القوة الشرائية للنقود، ولأنه يعكس أحيانا خلافا هيكليا في الاقتصاد، أو أزمات كبيرة يصعب حلها في وقت قصير أو من خلال سياسات إدارة الطلب الكلي.

### 2.2.2 التضخم في الجزائر

من خلال الشكل رقم (2) يتضح أن معدلات التضخم عرفت ارتفاعا محسوسا خلال الثمانينات خاصة سنة 1986 حيث بلغ 12.37% وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي عرفت فيها أسعار النفط تدهورا كبيرا، ثم تراجع طفيفا في التضخم (مكبوت) ناتجا عن نظام السعار المطبق آنذاك. ثم تأتي الفترة 1990-1996 التي عرف فيها التضخم أعلى مستوياته منذ الاستقلال خصوصا سنة 1992 بمعدل 31.67%. رغم أن معدل التضخم انخفض في السنوات الموالية إلا أنه بقي في مستويات مرتفعة (18.67% سنة 1996) ويعزى ذلك لعدة عوامل: تراجع أسعار النفط، تدهور احتياطات الصرف، ارتفاع الدين العام، تدهور الوضع الأمني بالإضافة إلى زيادة العرض النقدي نتيجة التوسع في الإصدار النقدي. أما خلال الفترة 1997-2000 فقد تراجع معدل التضخم اذ انتقل من 5.73% إلى أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة بمعدل 0.34% سنة 2000 وهو معدل قياسي. ويعود ذلك أساسا إلى التحكم في عملية الإصدار النقدي نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية. إلا أنه بعد هذه الفترة عاد معدل التضخم إلى الارتفاع وبقي يتذبذب بين 4.23% سنة 2001 و 2.42% سنة 2020 وكانت أعلى قيمة له سنة 2012 بمعدل 8.89%.

### الشكل رقم (2): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: <https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/inflation-rate-cpi> consulté le

12/12/2021

### 3.2 الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف المنظمات الدولية بالإضافة إلى تعريف مهمة لباحثين اقتصاديين ساهمت بشكل كبير في تحديد مفهومه ومن بينها:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر (UNCTAD) على أنه: "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو للشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها"<sup>2</sup>

وعرفه Bertrand Raymond على أنه: "مساهمة رأسمال المؤسسة في مؤسسة أخرى بالخارج وأداة لانتقال وتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من بلد إلى بلد آخر، وخاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"<sup>3</sup>.

### 1.3.2 مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن عرض أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- زيادة الإنتاج وتحقيق وفرة الحجم الاقتصادية لانتقال رأس المال والتكنولوجيا المتطورة من البلد الأم إلى البلدان المضيفة؛
- زيادة الصادرات والأجور بالإضافة إلى زيادة الإيرادات الضريبية عن طريق الضريبة المفروضة على المشاريع التي تقوم بها الشركات الأجنبية.

### 2.3.2. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تأثر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما أنه معروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة ففي حالة إذا استثمر المستثمر الأجنبي في السلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري؛
- نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية؛
- عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات ومعدل الصرف، أي عند انتقال رأس المال الأجنبي إلى البلدان المضيفة سيؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ورفع قيمة العملة الوطنية في أسواق الصرف، ولكن خلال العملية العكسية، أي عندما ترجع هذه الشركات مدخلات إنتاج أرباحها في البلد الأصلي سوف يؤدي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر مما كانت عليه قبل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية،
- تأسيس الاحتكار المحلي (على عكس إضعاف قوة الاحتكار المحلي) فالشركات الأجنبية قد تعرض منتجاتها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركة المحلية، وهذا الانخفاض في الأسعار ناتج عن التكنولوجيا المتطورة التي تكتسبها الشركات الأجنبية.

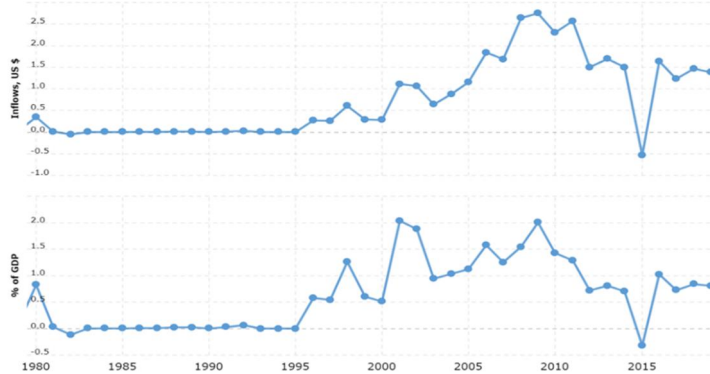
### 3.3.2 الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

كما هو واضح في الشكل البياني رقم (3)، شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة من 1980 إلى 2020، بحيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات قبل عام 1999، إذ سجل الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف وضعه السياسي الذي تميز بالنعف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات الاقتصادية<sup>4</sup>، إذ مع مطلع الألفين تخطت الحكومة الجزائرية هذا الوضع وتمكنت من إعادة الاستقرار السياسي في البلد وسجلت خلال سنة 2001 تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما مع إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب<sup>5</sup>. وساعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل 2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل السياسية.

ويعود الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير سنة 2009 إلى التحول السريع نحو تحرير الاقتصاد، لا سيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد. لكن بعد هذه السنة عاد إلى الانخفاض بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، أما الانخفاض المسجل خلال السنوات

2012، 2014 و 2015 فيعود أساسا إلى انخفاض أسعار النفط التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### الشكل رقم (3): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: <https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/foreign-direct-investment>

Consulté le 23/12/2021

### 4.2 مؤشر التجارة الخارجية

تقاس درجة الانفتاح التجاري لأي بلد من خلال قياس نسبة التجارة الخارجية الممثلة في مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن الاقتصاد يكون مفتوحا هذه النسبة مرتفعة، ويكون أقل انفتاحا إذا كانت هذه النسبة منخفضة. هناك العديد من الباحثين الذين أوردوا معايير لقياس الانفتاح التجاري إلا أنهم لم يحددوا نسبا مئوية لتحديد الانفتاح أو الانغلاق، وقد اعتبروا أن اقتصاد بلد ما يعتبر منفتحا إذا شكلت الواردات نسبة تزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك إذا وصلت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40% فإن الاقتصاد منفتحا<sup>6</sup>. بالإضافة إلى أن مؤشر التجارة الخارجية يدل على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي، فهو يعبر أيضا عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني من خلال إبراز مدى إسهام المبادلات الخارجية في الإنتاج المحلي الإجمالي، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$.D=(X_t+M_t)/Y_t$$

حيث:  $M_t$ : قيمة الصادرات في السنة  $t$

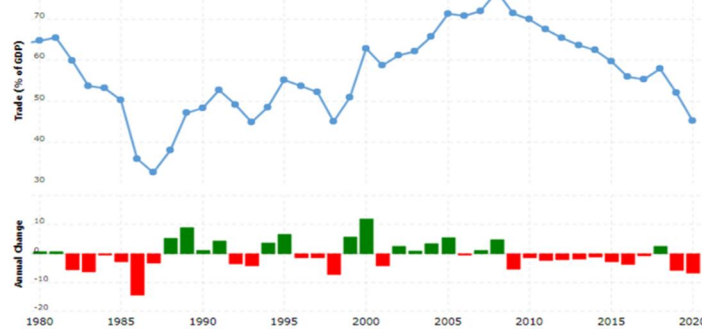
$X_t$ : قيمة الواردات في السنة  $t$

$Y_t$ : الناتج المحلي الإجمالي في السنة  $t$

### 1.4.2 مؤشر التجارة الخارجية في الجزائر

من خلال الشكل (4) يتبين أن مؤشر التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني وصل إلى أدنى مستوياته خلال السنوات 1986، 1987 و 1988 بمعدلات على التوالي: 36.03%، 32.68% و 38.11% ويعود ذلك إلى تدهور الأسعار العالمية للنفط باعتبار هذه المادة تشكل ما يزيد عن 95% من مجموع الصادرات. أما أعلى نسبة كانت سنة 2008 بمعدل 76.68% نتيجة ارتفاع الصادرات من المحروقات بسبب ارتفاع أسعارها. بعد هذه السنة ونتيجة الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي والجزائري عرف مؤشر التجارة الخارجية في الجزائر انخفاضات متتالية لكن لم ينخفض عن 45% وذلك سنة 2020.

#### الشكل رقم (4): تطور مؤشر التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: <https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/trade-gdp-ratio?q=consulté> le 25/12/2021

### 3. الجانب التطبيقي للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، كما تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية للمساعدة على تحليل وفهم طبيعة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020.

#### 1.3 توصيف نموذج الدراسة

من أجل تحري أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة، على غرار دراسة (Markjackson, Nelson, & Siaisai, 2018)، والتي هدفت إلى تحري أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2016، وذلك من خلال دراسة أثر كل من الواردات النفطية، والواردات غير النفطية، والصادرات النفطية، والصادرات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى أن الواردات النفطية كان لها أثر غير خطي وغير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان هناك أثر موجب معنوي لكل من الواردات غير النفطية، والصادرات غير النفطية، في حين كان علاقة الصادرات النفطية بالناتج المحلي الإجمالي غير خطية وغير معنوية إحصائياً<sup>7</sup>. بالإضافة إلى دراسة (Nuhu, Isik, & Azu, 2020)، والتي إلى إبراز أثر التجارة الخارجية خارج قطاع النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا وذلك باستخدام نموذج الابطاء للفجوات الموزعة ARDL. وتوصلت النتائج القياسية للدراسة إلى أن الصادرات غير النفطية ذات أثر كبير على النمو الاقتصادي في المدى القصير، في حين أن الصادرات، والواردات وجمالي التجارة لها أثر موجب معنوي على المدى الطويل.

وانطلاقاً من نموذج المطبق في دراسة ل (Bakir, 2019) والذي قام بدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة 1970-2013، وذلك من خلال دراسة أثر كل من الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم على النمو الاقتصادي، وقد طبقت هذه الدراسة نموذج متجهات تصحيح الخطأ. وأثبتت النتائج القياسية وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل<sup>8</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة الأخيرة اعتمدت على تطوير نموذج (Azeez, Dada, & Aluko, 2014) والذي قام بدراسة الصادرات والواردات والانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا، باستخدام منهجية المربعات الصغرى الاعتيادية خلال الفترة 2000-2012. وقد أبرزت النتائج القياسية لهذه الدراسة وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي<sup>9</sup>.

وبناء على ما سبق تم صياغة النموذج التالي لدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

$$GR=f(TRD, INF, FDI)$$



ويمكن ان نكتب

$$GR = \alpha + \beta_1 TRD_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 FDI_t + \varepsilon_t \dots \dots (01)$$

حيث أن:

GR: النمو الاقتصادي Economic Growth

TRD: مؤشر التجارة الخارجية ويمثل الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي Trade Openness

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

INF: معدل التضخم Inflation

$\varepsilon$ : ويمثل حد الخطأ العشوائي، ويفترض أنه ضجيج أبيض white noise (الأخطاء العشوائية مستقلة وغير مرتبطة ذاتيا، تتبع التوزيع الطبيعي، وسطها صفري وتباينها معلوم)

ومن المعادلة الموضحة رقم (01) يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$GR = \alpha + \beta_0 GR_{t-1} + \beta_1 TRD_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 FDI_t + \varepsilon_t \dots \dots (02)$$

حيث أن:  $GR_{t-1}$ : ابطاء بسنة واحدة للنمو الاقتصادي في الجزائر.

وبهدف تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى، والعلاقة الديناميكية قصيرة المدى بين متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، مؤشر التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم) تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترة الابطاء الموزع، وتجدد الاشارة إلى أن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع تمزج بين نماذج ال AR، ونموذج الابطاء الموزع<sup>10</sup>.

ويتم اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام منهج تحليل الحدود، كمؤشر على وجود علاقة طويلة الأجل يتم تقديرها وتقدير المرونات طويلة الأجل. ثم يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ARDL-UECM (Unrestricted Error Correction Model). وباستخدام المعادلة التالية سيتم تقدير العلاقة الديناميكية في المدى الطويل.

$$\Delta GR_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta GR_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \gamma_j \Delta TRD_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \delta_k \Delta FDI_{2t-k} + \sum_{l=0}^{q3} \omega_l \Delta INF_{1t-l} + \theta_0 GR_{t-1} + \theta_1 TRD_{t-1} + \theta_2 FDI_{t-1} + \theta_3 INF_{t-1} + e_t$$

$\theta_0, \theta_1, \theta_2, \theta_3$  تعبر عن العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات التفسيرية، والمتغير التابع، و  $\beta_i, \gamma_j, \delta_k, \omega_l$  تبرز الأثر قصير المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

### 2.3 نتائج اختبار النموذج:

لا بد من مراعاة مجموعة من الشروط لتطبيق نموذج ال ARDL، وذلك لتجنب التطبيق الخاطئ، والتقدير والتفسير الخاطئ للنموذج، كما أن تطبيق نموذج ال ARDL بدون مراعاة شروطه يؤدي إلى الحصول على نموذج يعاني من سوء التوصيف "misspecification"، وعدم الاتساق "Inconsistent"، وتقدير غير واقعي "unrealistic estimates"<sup>11</sup>، ولذلك لا بد من المرور بالخطوات التالية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع:

**الخطوة الأولى:** الخطوة الأولى في بناء نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL، هي معرفة طبيعة السلاسل الزمنية هل هي مستقرة Stationary أم غير مستقرة Nonstationary وذلك للتأكد من أن كل المتغيرات متكاملة اما من الدرجة 0 أو 1 ولا يوجد أي متغير متكامل من الرتبة 2. وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على اختبار ديكي-فولر الموسع (Dickey and Fuller, 1979).

## الجدول رقم (1): نتائج اختبار الاستقرار لديكي- فولر (ADF test) Augmented duky fuller

| درجة التكامل | في الفرق الأول         |              |              | في المستوى             |            |            | المتغيرات |
|--------------|------------------------|--------------|--------------|------------------------|------------|------------|-----------|
|              | عدم وجود متجه ولا قاطع | متجه وقاطع   | قاطع         | عدم وجود متجه ولا قاطع | متجه وقاطع | قاطع       |           |
| I(1)         | -7.624858***           | -5.734812*** | -7.554571*** | -2.065521*             | -2.816216  | -2.889104* | GR        |
| I(1)         | -4.777251***           | -4.691734*** | -4.759780*** | -0.853641              | -1.497196  | -1.431690  | TRD       |
| I(1)         | -9.840234***           | -9.615817*** | -9.747701*** | -0.734590              | -3.259468* | -1.424633  | FDI       |
| I(1)         | -5.826676***           | -5.682749*** | -5.771445*** | -1.397969              | -2.193004  | -1.819897  | INF       |

\*\*\* عند مستوى معنوية 1% \*\* عند مستوى معنوية 5% \* عند مستوى معنوية 10%.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات E-views12.

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول رقم (1) الذي يوضح نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) أن كل متغيرات النموذج غير مستقرة في المستوى ولكن مستقرة في الفرق الأول وعليه فإن كل المتغيرات متكامل من الدرجة الأولى (I(1)). ولا يوجد أي متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (I(2))، وهو ما يسمح باستخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach (ARDL).

الخطوة الثانية: للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج لابد من اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ويمكن صياغة الفرضية بالشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \theta_0 = \theta_1 = \theta_2 = 0 \\ H_1: \theta_0 \neq \theta_1 \neq \theta_2 \neq 0 \end{cases}$$

بما أن اختبار ARDL شديد الحساسية بالنسبة لفترات الإبطاء ينبغي تحديد فترات الإبطاء الزمني (Number of Lag Time) (Period).

ويتم المفاضلة بين عدد من النماذج بمتباينات مختلفة حيث يقوم البرنامج بإعطاء لكل متغير تابع أو مفسر عدداً من الإبطاءات ونحصل على نموذج أمثل تكون فيه إحصائية (Akaike Information Critrion) AIC للنموذج المقدر أقل ما يمكن. وقد تم استخدام برنامج Eviews12 لتقدير نموذج ال ARDL وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

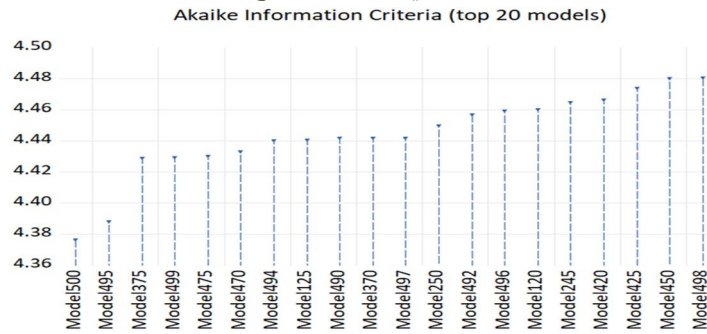
## الجدول رقم (2): نتائج تقدير نموذج ARDL

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| GR(-1)             | 0.202638    | 0.179755              | 1.127301    | 0.2673 |
| TRD                | 0.178591    | 0.044991              | 3.969455    | 0.0003 |
| FDI                | -1.679545   | 0.551007              | -3.048138   | 0.0044 |
| INF                | -0.065203   | 0.050949              | -1.279765   | 0.2090 |
| C                  | -6.207526   | 2.239218              | -2.772185   | 0.0089 |
| R-squared          | 0.455467    | Mean dependent var    | 2.575475    |        |
| Adjusted R-squared | 0.393234    | S.D. dependent var    | 2.555881    |        |
| S.E. of regression | 1.990908    | Akaike info criterion | 4.331527    |        |
| Sum squared resid  | 138.7300    | Schwarz criterion     | 4.542637    |        |
| Log likelihood     | -81.63054   | Hannan-Quinn criter.  | 4.407858    |        |
| F-statistic        | 7.318803    | Durbin-Watson stat    | 2.057385    |        |
| Prob(F-statistic)  | 0.000215    |                       |             |        |

المصدر: بالاعتماد على مخرجات E-views12

حسب ما هو موضح في الجدول رقم (2) فقد قام برنامج Eviews12 بتحديد فترات الإبطاء الزمني تلقائياً ومن أصل 100 نموذج مقيم تم اختيار النموذج التالي ARDL(1,0,0,0). والذي يحقق أدنى قيمة لمعيار AIC. وهذه النتيجة يمكن توضيحها بيانياً من خلال الشكل التالي:

## الشكل رقم (5): درجات التأخر الزمني المثلى في نموذج ARDL حسب معيار AIC.



المصدر: بالاعتماد على مخرجات E-views12

لاستكمال باقي خطوات النموذج، ولتجنب المشاكل السابقة الذكر، لابد من التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث أن الفرض الأساسي في نموذج ال ARDL يتعلق بكون الأخطاء التي يجب ألا تكون مرتبطة (مستقلة) (Pesaran, & Yongcheol, & Richard, 2001)<sup>12</sup>. وللتأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة تم الاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey الذي يركز على مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier(LM)، وكانت النتائج كما يلي:

## الجدول رقم (3): اختبار LM.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

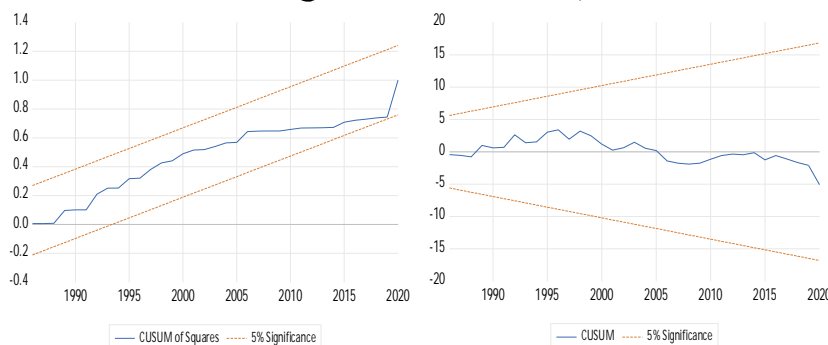
| F-statistic   | 1.639269 | Prob. F(2,33)       | 0.2095 |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| Obs*R-squared | 3.614851 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1641 |

المصدر: بالاعتماد على مخرجات E-views12

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي ل Breusch-Godfrey الموضحة في الجدول (3) تبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية، حيث أن قيمة  $\text{Prob Chi-Square}(2)=0.16 > 0.05$  وعليه فالنموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي (الذاتي) عند مستوى معنوية 5%.

الخطوة الثالثة: حتى ننتقل إلى تطبيق اختبار الحدود Bounds Testing، لابد من التأكد من ملائمة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted ECM) وأنه مستقر هيكلية "dynamically stable" ولاختبار استقرار النموذج تم استخدام اختبار CUSUM المجموع التراكمي لتكرارات البواقي (Cumulative Sum of recursive residuals) وقد استخدم هذا الاختبار على نطاق واسع لاختبار استقرار معالم النماذج بعد تقديمه من قبل (Brown, Durbin, and Evans (1975).

## الشكل رقم (6): اختبار استقرار نموذج ال UECEM.



المصدر: بالاعتماد على مخرجات E-views12

بما أن خط CUSUM، وخط CUSUM of Squares (الخط المستمر) يقع بين الخطين المتقطعين أو حدود الثقة فإن النموذج يتميز بالاستقرار عبر الزمن عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يؤكد أن المعلمات المقدرة مستقرة على طول فترة الدراسة. وهو ما

يسمح بالخطوة التالية، حيث سيتم اختبار وجود تكامل مشترك على المدى الطويل في النموذج باستخدام اختبار الحدود Bounds Testing.

الخطوة الرابعة: بعد التأكد من سلامة النموذج يمكن الآن تطبيق اختبار الحدود (Bounds Testing) وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$\Delta GR_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta GR_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \gamma_j \Delta TRD_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \delta_k \Delta FDI_{2t-k} + \sum_{l=0}^{q3} \omega_l \Delta INF_{1t-l} + \theta_0 GR_{t-1} + \theta_1 TRD_{t-1} + \theta_2 FDI_{t-1} + \theta_3 INF_{t-1} + e_t$$

وللتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج لابد من اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0: \theta_0 = \theta_1 = \theta_2 = 0 \\ H_1: \theta_0 \neq \theta_1 \neq \theta_2 \neq 0 \end{cases}$$

ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق اختبار Wald، والذي يعتمد على الاحصائية F لاختبار فرضية وجود تكامل مشترك من عدمه، ورفض الفرضية الصفرية يعني وجود علاقة طويلة المدى.

وعليه تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج واختبار فرضية العدم. وكانت نتائج اختبار Wald كما يلي:

#### الجدول رقم (4): اختبار Wald

| F-Bounds Test       |          | Null Hypothesis: No levels relationship |       |       |
|---------------------|----------|---|-------|-------|
| Test Statistic      | Value    | Signif.                                 | I(0)  | I(1)  |
| Asymptotic: n=1000  |          |   |       |       |
| F-statistic         | 5.558548 | 10%                                     | 2.37  | 3.2   |
| k                   | 3        | 5%                                      | 2.79  | 3.67  |
|                     |          | 2.5%                                    | 3.15  | 4.08  |
|                     |          | 1%                                      | 3.65  | 4.66  |
| Finite Sample: n=40 |          |   |       |       |
| Actual Sample Size  | 40       | 10%                                     | 2.592 | 3.454 |
|                     |          | 5%                                      | 3.1   | 4.088 |
|                     |          | 1%                                      | 4.31  | 5.544 |

المصدر: بالاعتماد على مخرجات E-views12

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة الاحصائية (F-Statistic) بلغت 5.558548، وبمقارنة هذه القيمة القيم الجدولية أو مع الحدود الدنيا والعليا في جدول القيم الحرجة لاختبار الحدود (Bounds Test Table) المطور من قبل (Pesaran, Yongcheol, & Richard, 2001, p. 300) والذي يعتمد على عدد المتغيرات التفسيرية<sup>13</sup>، وبما أن النموذج يتكون من 4 متغيرات (k+1) (النمو الاقتصادي، إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم) حيث أن k تمثل عدد المتغيرات التفسيرية، فقد كانت قيم الدنيا والعليا للحدود لاختبار الاحصائية F عند كل من مستوى المعنوية 1%، 5%، و10%، كما هو موضح في الجدول رقم (4) ويلاحظ أن قيمة الاحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5% و10%، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1% و5% و10%.

ومنه يمكن تفسير معاملات نموذج ARDL-UECM في المدى الطويل الموضحة في الجدول رقم (5) كالتالي:

الجدول رقم (5): معاملات تقدير نموذج ARDL-UECM في المدى الطويل.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| TRD      | 0.223978    | 0.060158   | 3.723144    | 0.0007 |
| FDI      | -2.106378   | 0.694088   | -3.034741   | 0.0045 |
| INF      | -0.081773   | 0.056723   | -1.441621   | 0.1583 |
| C        | -7.785081   | 3.256560   | -2.390585   | 0.0223 |

المصدر: بالاعتماد على مخرجات E-views 12

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تقدير المعلمات على المدى الطويل، والتي جاءت متوافقة مع التوقعات، حيث كانت المعلمة المقدرة للتجارة الخارجية ذات أثر موجب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل عند مستوى معنوي 5%، وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، كما تشير نتائج التقدير على المدى الطويل إلى وجود أثر سالب ذو دلالة احصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوي 5% أيضاً، وهذه النتيجة أيضاً تتوافق مع التوقعات الاقتصادية، كما تشير إلى وجود أثر سالب للتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أنه غير معنوي احصائياً على المدى الطويل.

**الخطوة الخامسة:** كما يسمح اختبار ARDL من التعرف على السببية في المدى القصير وتحديد سرعة التعديل نحو التوازن من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد (Restricted ECM)، والجدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار تصحيح الخطأ المقيد Restricted ECM.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار تصحيح الخطأ المقيد Restricted ECM.

| ECM Regression                           |             |                       |             |           |
|--|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend |             |                       |             |           |
| Variable                                 | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
| CoIntEq(-1)*                             | -0.797362   | 0.143282              | -5.564985   | 0.0000    |
| R-squared                                | 0.440400    | Mean dependent var    |             | -0.156790 |
| Adjusted R-squared                       | 0.440400    | S.D. dependent var    |             | 2.521238  |
| S.E. of regression                       | 1.886048    | Akaike info criterion |             | 4.131527  |
| Sum squared resid                        | 138.7300    | Schwarz criterion     |             | 4.173749  |
| Log likelihood                           | -81.63054   | Hannan-Quinn criter.  |             | 4.146793  |
| Durbin-Watson stat                       | 2.057385    |                       |             |           |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات E-views 12

يتضح من الجدول سلامة النموذج احصائياً بشكل عام، حيث تشير قيمة ال Durbin-watson = 2.05 الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي. وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (-1) coIntEq عند مستوي معنوية 1%، مع الاشارة السالبة المتوقعة، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.797362) إلى أن معدل النمو الاقتصادي (GR) يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (-1) t تعادل 79.73%، أي أنه عندما تحرف قيم المتغيرات التفسيرية (TRD, FDI, INF) خلال المدى القصير في الفترة (-1) t عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 79.73% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t)، ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعبر عن مدى سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن النمو الاقتصادي يستغرق قرابة 3 السنة وثلاثة أشهر باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة.

ومن النتائج الموضحة في الجدول (2) أبرزت النتائج في المدى القصير أن هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، كما كان هناك أثر سالب للاستثمار الأجنبي المباشر ذو دلالة إحصائية، بينما لم يكن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

#### 4. تحليل النتائج:

من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها قياسيا، تبين أن أثر مؤشر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي أثر موجب وهذا منطقي جدا باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا يعتمد أساسا على المدخيل المتأتية من الصادرات النفطية، هذا يعني أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت الصادرات ومنه ارتفاع النمو الاقتصادي وعند انخفاض أسعار النفط يحدث العكس، وهي نفس النتائج التي توصلت إليها دراسات سابقة على غرار دراسة (خدير، وبن عامر يحي، 2021، ص 350)<sup>14</sup>.

بالنسبة لمعدل التضخم الذي لم يكن له أثرا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، فهذا يعني أنه لم يصل إلى المعدلات التي يكون فيها التأثير سلبيا على النمو الاقتصادي وهي ما تسمى بعتبة التضخم وهذا يتوافق مع دراسة (شلوبي وعزاوي، 2017، ص 14)<sup>15</sup>، وإذا عرفت بعض السنوات معدلات مرتفعة فهي لم تستمر لفترة تسمح لها بالتأثير على النمو الاقتصادي.

أما الأثر السلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لاجتذاب الاستثمار الأجنبي من تسهيلات جبائية وإدارية وتوفير الحماية والضمانات القانونية، لكن لم تتحقق النتائج المرجوة وكانت عكس التطلعات وهذا يتوافق مع دراسة (نسمن و الهروشي، 2017، ص 146)<sup>16</sup>، ويعزى ذلك في جانب منه إلى أن أغلب الشركات الأجنبية تستثمر في قطاع المحروقات باعتباره قطاعا مربحا وتقوم بتحويل أرباحها إلى البلد الأصلي. ويعود في جانبه الآخر إلى أن الشركات الأجنبية قد تعرض لمنتجاتها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركة المحلية نتيجة التكنولوجيا المتطورة التي تكتسبها هذه الشركات مما ينتج عنه إضعاف الشركات المحلية وبالتالي احتكار السوق المحلية.

## 5. خلاصة:

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة على قطاع النفط، فأى اختلال في السوق العالمية للنفط يؤثر حتما على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي يمكن القول إن هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع النفط باعتباره المورد الأساسي في الصادرات، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية. هذا يعني أن نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي يتحدد عن طريق عوامل خارجة عن سيطرتها. فالجزائر تعاني من تبعية مزدوجة، الأولى للأسعار العالمية للنفط مما يؤدي إلى تذبذب المداخيل من العملة الصعبة نتيجة تقلبات أسعار النفط، والثانية للواردات من المواد الأولية والتكنولوجيا إذ أن نسبة كبيرة من المواد الأولية والتجهيزات التي تدخل في إنتاج العديد من المنتجات يتم استيرادها من الخارج.

وعليه، الاقتراح الذي يمكن تقديمه هو أن تكون لدى القادة السياسيين الإرادة القوية والنية الحسنة في تنويع قاعدة الموارد الطبيعية المصدرة بإعطاء الأفضلية للمواد نصف المصنعة للاحتفاظ بأقصى ما يمكن من قيمة مضافة داخل البلد، وعدم الاكتفاء بتصدير منتجات خام.

## 6. الهوامش والإحالات:

- <sup>1</sup> رانيا الشيخ طه، التضخم، أسبابه، آثاره و سبل علاجه، صندوق النقد العربي، العدد 18، 2021، ص ص 9-10-11.
- <sup>2</sup> UNCTAD, **Foreign Direct Investment and Development, Issues in International Investment Agreements**, 1998, p 2.
- <sup>3</sup> Bertrand, R, *Economie Financière internationale*. Paris: PUF, 1997, p 91.
- <sup>4</sup> OECD, **Investment Programme: Investment Climate and Regulation of International Investment in MENA Countries**, Publishing OECD, 2006, p123.
- <sup>5</sup> Haidouchi, A., Djeddi, T., & Chine, L; **Foreign Direct Investment as an Instrument to Promote Entrepreneurship in Algeria: Structural Analysis Using MICMAC Method**; *Journal of Business and Management Sciences*, 2017, Pp 120-124 ; p 121
- <sup>6</sup> صاوي مراد، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية. المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 417، لبنان، 2013، ص ص 63-82، ص 64.
- <sup>7</sup> Markjackson, D., Nelson, J., & Siaisai, T, **FOREIGN TRADE AND ITS IMPACT ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA**, *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 2018.
- <sup>8</sup> Bakir, H, **The Impact of International Trade on the Economic Growth of Developing Countries: An Empirical Study of Kenya**. *International Journal of Arts and Commerce*, 2019, Pp38-48.
- <sup>9</sup> Azeez, B. A., Dada, S. O., & Aluko, O. A, **EFFECT OF INTERNATIONAL TRADE ON NIGERIAN ECONOMIC GROWTH: THE 21ST CENTURY EXPERIENCE**. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 2014.
- <sup>10</sup> خالد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام برنامج ال *Eviews*، دار الكتاب الثقافي، اربد، الأردن، 2012، ص 159.
- <sup>11</sup> Emeka, N., Kelvin, A., & Uko, **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**. *Journal of Statistical and Econometric*, 2016, p 64.
- <sup>12</sup> Pesaran, H., Yongcheol, S., & Richard, J, **BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS**, *JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS*, 2001.
- <sup>13</sup> Pesaran, H., Yongcheol, S., & Richard, J, **BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS**, *JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS*, 2001. P 300.
- <sup>14</sup> خذير أسامة، بن عامر يحي عماد الدين، الصادرات، الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر: تطبيق التكامل المشترك واختبار السببية للفترة 1970-2018، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص ص 341-352، ص 350.
- <sup>15</sup> شلوفي عمير، عزواي عبد الباسط، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم دراسة قياسية للفترة 1980-2016، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة عبد الحميد بوالصوف ميلة، المجلد 01، العدد 03، ص ص 1-15، ص 14.
- <sup>16</sup> , فطيمة نسمن، وخطاب الهروشي، أثر الاستثمارجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، اقتصاديات الأعمال و التجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 02، العدد 03، ص ص 129-149، ص 146.